

الاعمال ورجال الاعلام<sup>(٧)</sup>. ولكن، بينما توقّعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تعلن الحكومة اليابانية، في اثناء تلك الزيارة، اعترافها بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، أصّر رئيس الحكومة اليابانية على اعتبار المنظمة ممثلاً هاماً، وأحد الممثلين الرئيسيين، للشعب الفلسطيني، وليس الممثل الشرعي الوحيد، ممّا استفزّ رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ودفّعه الى مخاطبة رئيس الحكومة اليابانية، قائلاً: «أرجو ان تدلوني على الممثلين الآخرين للشعب الفلسطيني، الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، لكي أحضرهم معي في زيارتي المقبلة لليابان»<sup>(٨)</sup>. ومع ذلك، فقد أُرست تلك الزيارة سابقة في تعامل حكومي رفيع المستوى لاحدى دول التحالف الغربي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى تطوير العلاقة اليابانية مع هذه القيادة، ومع المنظمة بشكل عام.

عندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تقدّم الموقف الياباني مجدداً على مواقف دول التحالف الغربي الأخرى، وسائر الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة الاميركية. فقد دانت اليابان ذلك الغزو، وطالبت بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان.

لكن الجمود والبرود سيطرا على الموقف الياباني بعد ذلك، وخاصة عندما شربت الادارة الاميركية نخب «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية»، وعندما ظهرت السلبية واللامبالاة العربية عارية على امتداد شهور ذلك الغزو الثلاثة، ممّا أحدث اضطراباً في تمايز التعاطي الياباني مع الشأن الفلسطيني، بما عزز تفسير بعض المراقبين لذلك التمايز باعتباره انعكاساً لربط الحكومة اليابانية موقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي بحماية وارداتها من النفط العربي، الأمر الذي شكّل الاقتراب الياباني الحذر والمحسوب من منظمة التحرير الفلسطينية، في مرحلة سابقة، أقصر، وأسهل، وأقل الطرق تكلفة لتحقيقه. وقد تجلّى ذلك الاضطراب في تكثيف وتوسيع الاتصالات والعلاقات اليابانية - الاسرائيلية، سياسياً واقتصادياً. لكن اليابان عاودت تنشيط تعاملها الايجابي مع منظمة التحرير الفلسطينية، عقب اعلان رئيسها، عرفات، عن اعترافه باسرائيل، وقبوله بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ قاعدة لتسوية معها. واذ فسّر البعض الحركة اليابانية الجديدة بمثابة اعادة اكتشاف ياباني لنفوذ، وأهمية، منظمة التحرير الفلسطينية، عقب انطباع ساد في أوساط يابانية عدّة بأن المنظمة قد دخلت طور الاضمحلال منذ العام ١٩٨٣، فقد فسّر آخرون الامر بأنه دور ياباني خاص بتكليف من الولايات المتحدة الاميركية. لذلك، حرص وزير الخارجية اليابانية على التأكيد، في نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، وهو يعقّب على توجيه دعوة، رسمية هذه المرة، الى الرئيس الفلسطيني، عرفات، لزيارة اليابان، ان تلك الدعوة مبادرة يابانية مستقلة عن السياسة الاميركية. وقد شجّع ذلك التصريح الرئيس عرفات، فيما بدا لنا، على اعلان عزمه على حث اليابان على الاعتراف بدولة فلسطين، في اثناء تلك الزيارة. لكن الشكوك عادت تتزاحم حول مدى «براءة» و«استقلال» تلك الدعوة الرسمية اليابانية، عندما أعلن مسؤولون يابانيون عن ان هدف الدعوة كان «تدعيم موقف عرفات تجاه ضغوط المتشددين في منظمة التحرير الفلسطينية»<sup>(٩)</sup>. بل ان كثيراً اعتبروا، وهم يقارنون بين المواقف اليابانية وتلك الاوروبية الغربية، وبينهما معاً والمواقف الاميركية، ان أمر تلك المواقف، في السنوات الاخيرة، لم يخرج على توزيع «اوركستري» للاسهام في خلق تيار فلسطيني «معتدل»، وعزل الفلسطينيين «المتشددين»، بتوافق وتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، وأوروبا الغربية، واليابان، بحيث تتمّ اخلاء ساحة العمل الفعلي والحقيقي في معالجة القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام، للولايات المتحدة الاميركية، بينما تتولّى أوروبا الغربية واليابان مغازلة القيادة الفلسطينية، والدول العربية، على أمل احتواء «الراديكالية» الفلسطينية<sup>(١٠)</sup>.